

الطبعة الثانية

حقيقة الشيشة

تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية
من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري

جمع و تحقيق و تقديم

الشيخ محمد رضا الانصاري القمي

٦٩

شرح عقيدة الأسدى

يُوسف بن بُرْكَةَ بْنِ حَاجِيِّ صَدَقَةَ الْأَسْدِيِّ
مِنْ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْهِجْرِيِّ

هذه رسالة مختصرة شرح من خلالها مؤلفها رسالة له سابقة عليها أشد اختصاراً منها، تتضمن بيان عقائده، ولم يرد ذكر للمؤلف في كتب التراجم، و جُل ما نعرفه عنه هو ما يستفاد من مطاوي هذه الرسالة، وهو أنه رسالة يشرح فيها اعتقاداته، فاستجاب المؤلف منه جمال الدين شيخ قاسم بن أحمد أن يشرحها لتعلم الفائدة بها، فاستجاب المؤلف لطلبه. و نسخة الرسالة موجودة ضمن مجموعة برقم ١٢٢٠ من مخطوطات مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران (راجع فهرس المكتبة: ج ٤ / ٣٧) والمجموعة تضم عدداً من الرسائل الكلامية المدونة بين القرن ٧ لغاية ١٠ للهجرة، وجاء في آخر الرسالة قول كاتبها: (وكتب الفاضل محمود بن نصير الخادم في مكة المشترفة على جبل أبوقبيس^١ يوم الاثنين رابع شهر رجب المرجب من شهور سنة أربع و ألف).

١. جبل أبي قبيس من جبال مكة المشهورة ويقع شرق المسجد الحرام، وورد ذكره في تاريخ مكة كثيراً حيث وقعت عليه حوادث تاريخيه، وكانت سفوح هذا الجبل مغطاة بالبيوت، لكن رأيت الجرافات تزيل البيوت عن آخرها في رمضان سنة ١٤٣٤هـ.



أَحْمَدُ مِنْ وَهَبَ عَنِ ابْنِهِ وَالْأَطَافِهِ لِخَلْقِهِ، مَعَ هَبْتِهِ مَا يَرْتَقُونَ بِهِ إِلَى مَلْزُومِ تِلْكَ الْعَنَاءِ
وَالْأَطَافِ، وَمَتَّحَ بِتِلْكَ السُّعَادَةِ عَبَادَهُ، وَالشَّكْرُ لَهُ عَلَى مَا لَوَّحَ لَنَا مِنَ الإِشَارَاتِ
الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى تِلْكَ بِرَأْفَتِهِ، لِيَكُونَ أَبْلَغُ فِي الْلَّطْفِ لَنَا، سِيمَا لِمَا كَانَ مَعَ تِلْكَ
التَّلْوِيَّحَاتِ، قَصَدَنَا إِلَى مَا التَّمَسْهُ مِنَّا بَعْضُ الْإِخْوَانِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ جَنَابُ جَمَالِ
الدِّينِ شَيْخُ قَاسِمٍ بْنَ أَحْمَدَ وَفَقِهِ اللَّهِ لِسُعَادَةِ الدَّارِينَ، فَوَجَدْنَا بِتِلْكَ الْمَنْهَلِ مُورَدًا
يَجْذِبُنَا، لِيَشْتَدَّ الْمَيْلُ وَالْدَّاعِيُّ، لِيَتَمَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا وَرُودُ مَا خُلِقَنَا لِأَجْلِهِ،
وَبِدَأْتُ بِشَرْحِ عَقِيدَةِ كَانَ قَدْ أَفْتَهَا ، نَلْتَمِسُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى الْإِعْانَةَ وَالْتَّوْفِيقَ ، إِنَّهُ
رَوْفٌ شَفِيقٌ.

فنقول: (العالم) بمعنى العالمة التي هي عبارة عمّا سوى الله تعالى، وهو أولى من باقي التعاريف، وإن لم يكن بينهم فرق، إذ القصد كون الاستدلال (موجود) أي ضرورة يحصل معنى العالم ، للدلالة من حيث هو هو يؤدّي لتحصيل دلالته على مفهوم معنى وجود عنّه التي حصل منها، إذ كلّ ما أدى لمفهوم الدور أو التسلسل الملزومان للاحتياج، (فوجوده لا) من جنسه ولا من نفسه، وضرورة ذلك (تدلّ على أنّ له موجّد) أي مفعول به الوجود، (لكونه مسيوقاً بالعدم)، وقد عرفت عدم صلاحية وجوده عن من اتصف بالأقسام المذكورة، (فموجده) تُحتم ضرورة لابد وأن يكون (متّصف بصفات كمال) أي ذاتي المعنى بإيقاع الأسماء عليه بصفاته التي وصف بها نفسه (لا يتّصف بها غيره تعالى) ، إذ قسمه الواجب لا من غيره (منزّه عمّا يتّصف به غيره) ، لظهور ثمرة التقسيم وانحصر الموجود فيه كما في العدد، ووجود المفعول يستدعي وجود الفاعل (وهو الله تعالى) لا غير (باعتبار

أي بتعقل (معنى مطلق العدم عنه) باللحظات المذكورة يثبت له بذلك... الملاحظة، وكونه (واجبًا لذاته) لما فهمت من الحصر، وجود المعلول لما هو عليه يدل على وجود العلة حقيقة، للزومه العقل، (فالعالم المذكور) أولاً بمعانيه (فعل الله تعالى) والعبد قبيح، للزومه الاحتياج المنفي أو لا المنافي للحكمة، (والله تعالى لا يفعل إلا لغرض) عائد إلى فعله، (ولابد أن يكون ذلك الغرض) العائد (هو النفع) الحقيقي المناسب لعمله.

(ولما كانت الدنيا ليست هي) القصد لذلك الغرض، بل استعارة له، فهي غير صالحة لحصول (النفع) الدائم (الانقطاعها) واستيلاء العدم عليها، (فدلل) من انقطاع الدنيا، وتحتم النفع الدائم، لابد من امتناع التعرض له، وهو فعل التكليف الذي هو عبارة عن تصديق ما يجب تصدقه من دين محمد ﷺ ، ليصح اتصافه للتعظيم والإجلال (على ما فهمت).

فبقي (أن التكليف محتم) أي واجب عيناً (على من اتصف بالعقل) فقط، دون البلوغ الشرعي، ذكرًا كان أو أنثى، حرًا كان أو عبدًا، مكلف (بما لا يمكن) العدول عنه ، (إذ بسببه) ومعرفته (يحصل التعرض للثواب الدائم)، وبسبب جهله أو جهل بعضه يستحق العقاب الدائم ضرورة، لانتقالنا من دار الدنيا إلى دار الآخرة، التي هي عبارة عن الجنة أو النار، ولا ثالث العقلي كما في العدل. ولقوله ﷺ ، والإجماع، والكتاب، وقد عرفت علة حال من يدخل الجنة.

وأما من يدخل النار فثلاثة : إذا لم يتّصف بما يستحق به التعظيم، فهو متّصف بما يستحق به الإهانة فأدخل النار، والفرض أنه لم يدخلها إلا بسبب الجهل، ولم يمكنه العدول عنه بوجه ما ، لأنّها دار حساب بلا عمل، فدوام عقابه لدوام جهله، لأنّ بقاء المعلول يدل على بقاء العلة.

وحكم ما عدا هذين القسمين من الخلق لا يخفى.

وإذا كان الأمر منه تعالى علينا كذلك، وعلمه بقصورنا عن إحداث المعدومات، وعدم إحاطتنا على الأمور الغيبية لصفة الالزمه لنا قبل وجودنا وبعده. (ولمّا لم يكن الحق تعالى في جهة ولا يشار إليه) تعالى بوجه ما، وعلمه أيضاً بقبح تكليف ما لا يطاق، وجب (عليه تعالى) من أجل ذلك السبب فعل اللطف المقرب المبعد، وهو (إرسال نائب عنه لتبلیغ ما يتم به غرضه تعالى) من فعله لنا (لامتناع العبیبة) عليه تعالى (الما قلناه) وهو قولنا، والله تعالى حکیم لا يفعل إلا لغرض، (وللزوم صحة نظام أعيان الموجودات) من احتجاج كل منهم إلى صاحبه، فيحصل التجاذب والاجتماع المؤدي إلى الفتنة، المستلزم لفساد الوجود (فيما) يقع (بينهم من الاختلافات الضروريّة) بمعنى أمور وجداً لية لمن له أدنى رؤيّة (وهو من باب الألطاف الواجبة عليه في الحکمة) المعبر عنها (بالعدل) إذ هو لغة التسوية، وفي الاصطلاح محصلة: أنه تعالى لا يفعل قبيحاً ولا يخل بواجب، (المشار إليه) بمعنى أنه إذا علم تعالى أن فعله لا يشمل منافع الحکمة إلا بفعل ما يتوقف عليه ذلك الفعل، وفعله لا يشمل منافع.... إذ لو لم يفعله لا تتصف بالقبح المحال عليه تعالى، وجب عليه فعل اللطف الواجب، ومعنى عرض الآلام عليه تعالى لا يخفى .

(ووجب علينا أيضاً معرفة النبي ﷺ لما قلناه) قطعاً لما فهمت من وجوب معرفته ومتابعته وحصول غرضنا بسببه إذ لا رخصة لأحد بتركه، ويحصل ضرورة لمن له أدنى رؤيّة من أنه مما شاع وذاع وأملاً السّماع وجوده بمكة شرفها الله تعالى ودعواه وتصديقه له تعالى وجود الإجماع له بذلك كله ﷺ .

ومع استمرار التكليف ووجوبه وجواز العدم على النبي ﷺ وبقاء ما قلناه عليه تعالى وعليينا، وسيّما لما كان ما سواه تعالى جائز العدم، فبعد عدم النبي ﷺ عنا لابد له تعالى من خليفة لنبيه بمنزلة النيابة تامّ به الحق لما يستلزم به صحة نظام دينهم ودنياهם، (يقوم) مقامه ﷺ، متّصف بصفاته المعتبرة له الالقة بكونه أهلاً

(بتبلیغ غرضه تعالی) لمناسبتہ للحكمة، (ويحفظه) لغرضه تعالی (بعد نبیه) ﷺ
 (يتصف بصفاته) ﷺ، (فوجب عليه) لعدله وحكمته أيضاً فعل الإمامة لوجوب
 اللطف عليه، ومع احتیاج المکلفین بتکلیفهم يجب عليهم (معرفة الأئمّة) الإثني عشر ﷺ لما قلناه من جواز عدم النبی ﷺ وبقاء وجوب التکلیف.

وكل زمان لا بد له من حافظ لشريعته ، معلوم إمامته بالأدلة العقلية والشرعية الشهيرة، وهو يحصل: إما بنص من الله تعالى، أو من معصوم سابق عليه، كما أن الأئمّة ﷺ سواء كان نبیاً كما في نصب إمامنا عليّ بن أبي طالب ؓ من نبیتنا محمد ﷺ، أو من إمام سابق عليه كما في باقي الأئمّة بنص كل سابق منهم على لاحقه. ومن معاجز شهيرة معلومة الصحة عقلاً.

ولما (كان ضروريّاً) أي ممّا نجده بأدنى روایة (مفارقتنا للدنيا بغير جراء) أي لم يصل ثواب تکلیفنا إلينا، (وخصوصاً ما قلناه) من كونه تعالی عدلاً حکیماً لا يفعل قبيحاً، ولا يخل بواجب، فلو لم يوجدنا في زمان آخر لعد فاعل قبيحاً، وهو محال عليه، تعالی الله عن ذلك علوّاً كبيراً. (فلا بد من إيجاد زمان غير قابل) للعدم مثل زماننا هذا (صالحاً) أي معلولٍ يناسب علتة لملازمة المعلول والعلة، إذ علتة الإيمان وثوابه دائم، فكذا معلوله وهو وجود زمان دائم (الجزء التکلیف بمعنى أنه يدوم لدوامه).

ولما كان الإيمان عبارة عن الأصول الخمسة التي هي التوحيد والعدل والنبوة والإمامية والمعاد، وعرفت حصول الإجماع على وجوب معرفة الكل إجمالاً وتفصيلاً ليحصل الغرض، ومع جهل الكل أو البعض لم يحصل الغرض وعلة تحصيل الغرض، وقد عرفت وجوبه (فوجب معرفة المعاد البدني) الممکن حصوله المتيقن وصوله.

أسأل الله لي ولكل العفو من الله، والفوز بالجنة، إنه كريم يقبل القليل ويعفو عن

الكثير، ويجعل التوفيق لِإصابة الصواب بأشهل الثواب.
والحمدُ لله على ما أولانا، وله الشكر على ما أعطانا، والصلوة والسلام على
سيِّدنا وشَفِيع ذنوبنا مُحَمَّد ﷺ.

صورة خطٌ مصنفة: وكتبه مؤلفه العبد الأقل يوسف بن بركه بن حاجي
صدقه الأُسدي.

وكتبه لنفسه بيده الفانية، العبد الآثم حمزة بن أحمد كيلاني في بلدة الكاشان
في شهر رجب المرجّب.

وكتبه الفاضل محمود بن محمد نصير الخادم في مكّة المشرفة على جبل أبو
قبيس يوم الاثنين رابع شهر رجب المرجّب من شهور سنة أربع وألف...

